



قرار وزير العدل

رقم (16) لسنة " 2012 م "
بإنشاء إدارة للجريدة الرسمية

وزير العدل .

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 / 8 / 2011 م .
- وعلى القانون رقم م (8) لسنة 2011 م بشأن تنظيم الجريدة الرسمية .
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي المؤقت رقم (184) لسنة 2011 م بشأن اعتماد الحكومة الانتقالية .
- وعلى مرسوم رضه السيد وكيل وزارة العدل .

قرار
مادة (1)

تنشأ بوزارة العدل إدارة تسمى " إدارة الجريدة الرسمية " تعمل تحت إشراف إدارة القانون وتختص بما يلي :-

- 1 - الإشراف على إصدار الجريدة الرسمية وتبويبها وترقيمها وفقاً للأسس والضوابط والإجراءات المنصوص عليها في المادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم (8) لسنة 2011 م المشار إليه .
- 2 - اتخاذ الإجراءات اللازمة لنشر المواد المعدة للنشر في الجريدة الرسمية بعد تدوينها في سجل خاص حسب تواريخ ورودها .
- 3 - طباعة الجريدة الرسمية في مطبعة وزارة العدل أو أي مطبعة أخرى تحددها الوزارة بعد مراجعة المواد المراد نشرها للتأكد من سلامتها .
- 4 - قبول الاشتراكات في الجريدة الرسمية والعمل على توزيعها على الجهات المختصة بمقابل أو بدونه وفقاً للأسس والضوابط والأسعار التي يصدر بها قرار من الوزير .

مادة (2)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

المستشار
علي أحمد عاشر

وزير العدل



الموافق 7 فبراير / 2012 م .
م شريك